من الثقافة والسياسة حتى المخدرات: اباطرة المجتمع التقليدي واحوالهم

ديرار عبد السلام*

■ المقصود بالمجتمع التقليدي هو كل مجتمع لم يلج بعدُ الحداثة السياسية بما تعنيه من انبثاق المواطن كانسان جديد وهياكل وبنيات وسيطة فعلية تتوسط بين الحاكم والمحكومين، وتكريس كرامة الانسان كقيمة عليا مقدسة، وبما يستتبع ذلك من انماط عيش حديثة ومنطق للتفكير حديث يتناقض والخرافة والتحجر والتشرذم.

هذا هو المجتمع التقليدي عموما، وهو المجتمع الذي تجتهد فيه قوى عديدة وتلتقي فيه مصالح متنوعة تجهد نفسها من اجل ان تنبث في شعورنا ولاشعورنا كون الاباطرة صنفا واحدا هم اباطرة المخدرات. والحال ان هؤلاء (الاباطرة) في المجتمع التقليدي اصناف عديدة قد يكون اباطرة المخدرات اقلهم خطرا على المجتمع بمنطق الخوف على مستقبل الاوطان وعلى مناعتها وقدرتها على المساهمة في صنع التاريخ والافلات من المصير المظلم الذي ينتظر العديد من المجتمعات التقليدية في سياق المخاطر المتعددة الاشكال التي باتت محدقة بكل الكيانات غير القادرة على ركوب حلبة التنافس والمواجهة وصيانة شروط البقاء.

فهناك اباطرة المخدرات، وهم مشهورون او بالاحرى يتم التشهير بهم لكي لا يتم التفكير في الاصناف الاخرى غيرهم. واباطرة المخدرات يشيدون بالفعل امبراطوريات حقيقية بكل ما ترمز اليه من احتكار الخيرات المادية التي تتسع في العديد من الحالات الى الحد الذي يعجز الخيال عن استيعابه، ومن خدم ورفاه ومتّع لا حدود لها، ومن اعوان اشداء في الخدمة (في خدمة امبراطور المخدرات) يأتمرون بأوامره وينفذون الصغيرة والكبيرة مهما عظمت وخرجت عن حدود المنطق. لا شيء يُرد للامبراطور وكل ما يمكن ان يعكر صفو حياته ومتّعه يلزم شطبه وحتى اعدامه. وقيمة القيم هنا هي سلامة الامبراطورية. وطبعا يشارك هؤلاء الاعوان الامبراطور نعيمه ويغرفون من خيراته بدون حساب. وهو ما يفسر استعدادهم لفعل كل شيء من اجله.

ولا يقل حال الامبراطوريات التي يشيدها اباطرة السياسة بمجتمع تقليدي عن تلك التي يبنيها اباطرة المخدرات، اذ يحولون أنوية الاحزاب السياسية/مشاريع ولوج الحداثة (السياسية) ودخول عصر المواطن المأمول الى ولايات سياسية/امبراطوريات نظيرة بصيغة المطلق لتلك التي يشيدها اباطرة المخدرات. فالزعيم (زعيم الولاية السياسية/الامبراطورية) يصبح مقترنا بالثراء الفاحش والاستهلاك السفيه وتبدو عليه النعمة في كل شيء فيه (مهما حاول الظهور بعكس ذلك للتمويه) ويحيط نفسه بأتباع/مريدين (يحرص على نعتهم في العلن بالمناضلين)، يأتمرون بأوامره ويسيرون على خطاه ويتصدون بشكل حازم وجد قاس لكل من سولت له نفسه الاختلاف معه او المس بهدوء وسكينة واطمئنان ولايته/امبراطوريته. وفي العديد من الحالات يتخذ دفاع الاعوان/المريدين عن الزعيم/الامبراطور اشكالا تضاهي عمليات التنكيل والتصفية التي يلجأ اليها اعوان امبراطور المخدرات خصوصا خلال المحطات الحاسمة من تاريخ الامبراطوريات السياسية/الولايات كالانتخابات او المؤتمرات (مؤتمرات الاحزاب/الولايات)، حيث سيادة هواجس الانقلاب على الامبراطور او منافسته.

وكما الحال بالنسبة لامبراطوريات المخدرات، يشارك الاعوان الامبراطور نعمه وامتيازاته، ان بشكل عيني او على شكل منافع متعددة يجنيها عون امبراطور السياسة له ولأسرته قد تمتد من ضمان مقعد بـ«برلمان» المجتمع التقليدي او حتى وزير او شبهه بـ«حكومة» هذا المجتمع (في حال رضى الامبراطور الكامل عن العون)، الى التوسط له لاغتصاب منصب لا يستحقه له او لزوجته او ذريته، الى غير هذه وتلك من المنافع التي يجنيها اعوان امبراطور السياسة كمحاصيل انتهازية مقابل خدماتهم لتثبيته امبراطورا.

وقد تكون الامبراطوريات «النقابية» بمجتمع تقليدي اكثر امتلاكا لخصائص الامبراطورية من امبراطوريات المخدرات، فأمبراطور «النقابة» بمجتمع تقليدي تتوفر له شروط توسيع املاكه بوسائل متعددة يتداخل فيها ريع التآمر على الكادحين مع علاوات الصمت على المظالم الى الاستفادة من عمليات التفويت الفاحشة مقابل خدمات «نقابية» والعبث بالملايين او المليارات التي في حوزة صناديق ومؤسسات مسماة للتأمين او للتكافل او ما شابهها، كل الشروط مهيكلة في المجتمع التقليدي لتضمن هيمنة امبراطور «النقابة» عليها. ولكي يتسنى له كل ذلك، يلزمه «رجال» اشداء على كل مخالف او معارض للامبراطور مدافعون عنه بكل الوسائل الممكنة، بل قد يكونون مستعدين للموت من اجله! وما حالة الاستنفار القصوى التي تسبق عقد «المؤتمرات النقابية» بالمجتمعات التقليدية والتي لا يضاهيها سوى الاستنفار الذي يسبق الحروب الكبرى المدمرة! سوى علامة فادحة على هول ما تخوضه «الامبراطورية النقابية» من حروب ليستمر الامبراطور امبراطورا ولكي يتم تجنب كل ما من شأنه ان يمس بطمأنينة امبراطوريته.

وطبعا ينال اعوان «الامبراطور النقابي» بالمجتمع التقليدي نصيبهم من خيرات الامبراطورية ومحاصيلها مقابل تفانيهم في خدمته والذود عنه. وعموما لا تختلف المنافع التي يجنيها هؤلاء كثيرا عن تلك التي يجنيها اعوان امبراطور الولاية السياسية.

وغالبا ما تلتقي رهانات امبراطور السياسة مع رهانات امبراطور النقابة في اتجاه انشاء «فيدرالية امبراطورية» موحدة ما دامت الاهداف مشتركة والمصالح واحدة ومنطق واهداف وحسابات الاعوان في كلا الحالتين جد منسجمة ومتناغمة. وليس غريبا ان تتسع «الفيدرالية الامبراطورية» في العديد من الحالات لامبراطورية المخدرات لتنضم اليها ضمن حسابات غير معلنة تضمن تدفق اموال امبراطورية المخدرات على امبراطوريتي السياسة والنقابة مقابل توفير رداء «الولاية السياسية» او الامبراطورية النقابية او كليهما معا لامبراطور المخدرات كقناع للتمويه والتضليل.

وقد يكون اباطرة الدين اشد وطأة على المجتمعات التقليدية من اباطرة السياسة والنقابة، وقد تكون امبراطورياتهم اكثر تجسيدا لتقاطيع الامبراطورية من الولايات السياسية والامبراطوريات النقابية وحتى منهما معا مجتمعين نتيجة للثقل الهائل الذي يستمر الدين في احتكاره بالمجتمعات التي لم تلج بعد الحداثة الفكرية. فامبراطور الدين هنا يبني امبراطورية فعلية تتدفق اليها الاموال من جهات متعددة تمتد من القوى المحلية التي لها مصلحة في سيادة امبراطوريات الدين لتأييد الوضع القائم الى تلك التي تراهن لتوظيفها او لتستمد الشرعية منها خلال المعارك «السياسية» (الانتخابات اساسا بالمجتمعات التقليدية)، ومن جهات خارجية ضمن حسابات سياسية ايضا اوجيو ـ سياسية. ويتصرف امبراطور الدين كامبراطور حقيقي وما الهالة التي يحيط بها نفسه ويبالغ المقربون اليه في اضفائها عليه، وما آلية التكفير التي يشهرها في وجه كل من تجرأ على الاختلاف معه/مع تعاليم امبراطوريته سوى نظير للآليات الاستبدادية للاباطرة. ويحيا اباطرة الدين في نعيم ويُجهدون انفسهم للظهور بمظاهر المتقشفين الزاهدين كآليات من آليات اضفاء طابع القداسة على امبراطوريتهم.

وكغيرهم من الاباطرة يعتمد اباطرة الدين على اعوان يخدمون الامبراطور والامبراطورية الا ان اعوان امبراطور الدين اكثر اخلاصا واكثر تفانيا في خدمة امبراطورهم لاسباب جد متشعبة تبدأ من استفادتهم من خيرات الامبراطورية كما الحال بالنسبة لباقي اعوان الاباطرة وافلاتهم ـ بذلك ـ من شروط الاستعباد التي يتميز بها العمل السخروي بالمجتمعات التقليدية وتنتهي بقدرة الافكار الدينية على دعم التلاحم والوحدة ضمن اطار يحقق منافع روحية معلنة واخرى عادية (اساسا) مسكوتا عنها.

ولا يتردد اباطرة الدين في تهريب «الديني» الى «السياسي»، ان لم نقل ان القاعدة هي كون «الديني» مجرد مطية لـ«السياسي»، حيث تتم خربطة منطق اشتغال النسيج الاجتماعي فيضطرب النسق وتتبعثر آليات اشتغال الحقول الاساسية للمجتمع (السياسية، الدينية، الفكرية..) ويتعطل سير المجتمع الى الامام.

واذا كان الدين مجالا للرأفة والرحمة والقيم، فان تعامل اباطرة الدين مع خصومهم او مع من يحاول المس بامبراطورياتهم يتسم بالكثير من القسوة والشدة، واذا كان سيف التكفير مشهورا على الدوام فان منطق التصفية الجسدية والاغتيال الرمزي والتحالف مع اعداء الوطن ضد الخصوم المحليين، عُملة من عملات الامبراطوريات الدينية. وعموما فهذه منتوجات طبيعية لما هو مشهور في طبيعتها من تشدد وانغلاق وغياب للعقل وخوف من الاختلاف والحوار، فبالاحرى حرية التفكير والاختيار والابداع!

ولا بد من الاشارة هنا الى كون هذا التحليل لا يمس في شيء رجال الدين الشرفاء وموقعهم كوظيفة اجتماعية بالمعنى الانتروبولوجي.

وهناك اباطرة نادرا ما يتم الالتفات اليهم لاسباب يصعب حصرها في هذا المقال، بل ليس من السهل حصرها، ونراهن على اختصار اهمها في نجاح قوى اجتماعية عديدة في تكريس التمثلات حول الاباطرة باعتبارها بصيغة المفرد اي هم اباطرة المخدرات. ثم باعتبار هذا الصنف الذي نثيره هنا حرصا على الدوام على تقديم نفسه ذاتا (متعالية) تصنف الناس الى هؤلاء وأولئك الى اباطرة وغيرهم ونادرا جدا ما يتخذ ذاته موضوعا للنبش والتحليل. ونقصد «اباطرة الثقافة» او «اباطرة الفكر» او «اباطرة الرمزي» (بمعناه الدنيوي حتى نميزهم عن اباطرة الدين) في المجتمعات التقليدية. وهم بالفعل اباطرة بكل مضمون الكلمة ويشيدون امبراطوريات بكل ما ترمز اليه الكلمة من معنى: يحتكرون الزمان والمكان، هم من يوكل له تحديد الاسئلة المشروعة ومنسوب السؤال المسموح به في كل لحظة تاريخية معينة وكل خروج عن ذلك مروق وتجن او حتى جنون. دور النشر تتهافت على نشر «اعمالهم» وبالتعويضات الاستثنائية هذا في بعض الحالات، اما في حالات اخرى فيسارع امبراطور الثقافة الى احداث دار للنشر خاصة به ضمن استراتيجيته الامبراطورية. اينما وليت وجهك تجد كتب الامبراطور ومقالاته. وتزداد نزعات الامبراطور الامبراطورية كلما تقدم في السن نتيجة شيخوخة افكاره واحساسه بالخطر الداهم للأسئلة الجديدة والادوات الجديدة والعقل الجديد. يحرص الامبراطور على محاصرة كل امكانية للمس بأمن امبراطوريته او بانبثاق ما ينافسها فيمارس السطو اذ يحرص على ان يترأس كل الهياكل والبنيات «العلمية» و«الفكرية» (على علاتها في مجتمع تقليدي) (وطبعا ضمن صفقات) (مع قوى اجتماعية لها مصلحة هي الاخرى في ذلك) مما يضمن له الانفراد بالميزانيات المخصصة لهذه الاغراض واكثر من ذلك واهم منه بالنسبة للامبراطور (وحتى بالنسبة لتلك القوى) تهميش المنافسين له وجعلهم مضطرين في العديد من الحالات للاشتغال تحت امرته وضمن منطق اشتغال امبراطوريته، فكثيرة هي البحوث العلمية بالمجتمعات التقليدية والممولة من طرف منظمات دولية او جهوية او حكومية او من طرف مؤسسات مالية او تجارية يسطو عليها الاباطرة ويوزعون الفتات على باحثين اكفاء ومفكرين فعليين (مهمشين) اضطرتهم شروط الفقر والتهميش والرغبة في الاعتراف بهم (البعيد المنال في مجتمع تقليدي) الى العمل ضمن الدائرة التي يرسم حدودها الاباطرة وبالشروط الظالمة التي يختارها هؤلاء امعانا في تكريس امبراطوريتهم وتميزهم الامبراطوري. وغالبا ما يعمد امبراطور الثقافة الى عقد صفقات مع امبراطور السياسة لان كلا منهما يجد في الآخر عامل اضفاء للشرعية على ذاته او مرتكز دعم ودعاية.

والان نتساءل: اي هذه الاصناف من الاباطرة اخطر بالنسبة لمجتمع تقليدي؟ ايها اكثر اعاقة له عن ولوج الحداثة؟ نعتقد ان كل تحليل سليم وكل عقل قادر على الحفر والتفكيك والتخلص من السائد من الافكار، يدرك ان خطر اباطرة المخدرات جد ضئيل بالقياس الى الاخطار الجسيمة لاباطرة السياسة والنقابة والدين والثقافة، فالاول قابل للعلاج والمحاصرة وبالامكان جعل المخدرات سلعة بائرة بتوفير مناخ تسوده الحرية وتغيب فيه مسببات الاحتقان ويوفر شروطا للاشباع المادي والرمزي معقولة. آنذاك لا تبقى سوى حالات مرضية تستوجب العلاج ضمن علم الطب والطب النفسي. اما اخطار باقي الاباطرة فهي قاتلة انها بحجم السرطان او اكثر لان امبراطور الولاية السياسية وامبراطور «النقابة» يمنعان تجدد النخب ويغيبان الكفاءات القادرة على الخلق والابداع ويضخمان مشاعر الكبت والغبن ويفسدان منبت المواطن ويعطلان القنوات بين الحاكم والمحكومين ويهيكلان الزيف ويشوهان النسيج الاجتماعي ومنطق اشتغال النسق (الاجتماعي) ويعطلان التاريخ. ويزرع امبراطور الدين التشدد والتحجر ويمنع الاختلاف الذي هو اساس غنى الثقافات ويمنع السؤال، بل يبخس قيمة الحياة وينشر قيم الموت بمحاصرته للعقل وخلقه للحشود الغوغائية المدفوعة بالعواطف. اما امبراطور الثقافة ففعله ابشع بكثير لانه يحول دون تلقيح مخيال المجتمع بالجديد من الافكار باحتكاره للزمان والمكان وتكريسه للاسئلة الزائفة ومنعه للاسئلة الجريئة والمجاوزة القادرة على دفع المجتمع الى الامام. انه يقصي القادرين على تحسين الاذواق والاخلاق ومثله مثل امبراطور الدين فهو يهجر العقول ويزرع بذور التشدد والاصوليات، انه رمز اغتيال العقل وعدو الحياة ما دامت الحياة تقتضي الانتاج والخلق المتجددين لا الطوطم المقدس.

هذه هي الهياكل والبنيات المعطلة لتاريخ المجتمعات التقليدية وهي التي تجسد طبائع الاستبداد وتغتال قوى الحياة فيها. انها شرط اعادة انتاج العجز المادي والرمزي واداة تأبيد الواقع القائم بكل عاهاته والاخطر من كل ذلك كونها تضمن على المدى المتوسط وحده الاشتغال الذاتي لكل النسق الاجتماعي باتجاه الضياع.

* باحث في سوسيولوجيا التحديث (المغرب)

المغرب واغتيال صدام حسين: ازدواجية الرسمي والشعبي

يحيى اليحياوي*

■ قد يكون من قبيل الاجترار الصرف، معاودة الحديث عن سياقات محاكمة الرئيس الشهيد صدام حسين، وتوقيت النطق بالحكم عليه، وطقوس تنفيذ حكم الاعدام/الاغتيال فيه. كلها أمور لم يعد ثمة مجال للمزايدة بشأنها، بجهة أن الأمريكان هم الذين اغتالوه واختاروا لذلك الأدوات، وضمنها تحديدا الأداة الطائفية والصفوية، والمكان مكان المخابرات العسكرية (حيث يزعم أن العديد من أعضاء حزب الدعوة أعدموا به بدم بارد) وكذلك اليوم، يوم كان جزء من مسلمي العالم ينحر الأضحية بمكة المكرمة، وجزء آخر يستعد لنحرها، صبيحة الثلاثين من كانون الاول (ديسمبر) الماضي.

ولما بات الرجل بين يدي ربه يحاسبه على ما قدمت يداه وأخرت، فان ذكرى اغتياله (وبلده تحت نير الاحتلال)، والطريقة التي تم بها ذات الاغتيال لم ولن تندمل، على الرغم من تقدم الرجل للمقصلة وخطاه ثابتة، ورأسه مرفوع ووجهه مكشوف (فيما شانقوه متخفون خلف أقنعة سوداء) كما لو أنه يتحدى المقصلة والموت حقا... فما بالك تحديه لجوقة الانتقام والتشفي المحيطة به صبيحتها، وهو ينطق الشهادة مرتين.

واذا غدا من الثابت اليوم، أن طقوس الاعدام/الاغتيال لم تحترم الرجل وهو يستعد للقاء وجه ربه، ولا حرمة الموت (المادية منها على الأقل)، ولا قدسية اليوم الذي نفذت فيه العملية أو جلالة صبيحة العيد، فانه غدا من الثابت أيضا أن مواقف التشفي والتعبير عن الابتهاج، الذي عبرت عنه بعض الطوائف داخل العراق، وبعض الدول «العربية والاسلامية» بكل طوائفها، انما يشي من بين ظهرانيهم جميعا (دولا وطوائف) بأنه من دنو الأخلاق حقا اللجوء الى هذه المظاهر والرجل بين يدي ربه يقتص منه.

قد يجد المرء بعضا من الشفاعة لموقف دول كالكويت وايران، كان لها مع الرجل ثأر بحياته ورغبة في القصاص منه، وقد يجد بعضا منها لدول، كاسرائيل، أضمرت له العداء والكراهية، واستعجلت نهايته بعد أن انتهى نظامه. لكن الذي لا يستطيع المرء تفهمه، ولا ايجاد الشفاعة له، انما مواقف بعض من دول أصدرت، في أعقاب الاعدام/الاغتيال، بيانات استهجنتها شعوبها بالداخل، قبل أن تستهجنها باقي أمم وشعوب الأرض.

والحقيقة أن البلاغ الذي أصدرته وزارة الخارجية بالمغرب، غداة خروج الآلاف من المواطنين (أو بعده) وبكل المدن، انما يعبر حقيقة عن الانفصام التام والمطلق بين شعب اهتز لحادثة الاعدام/الاغتيال، وبين بيان حكومة لم يأت على ذكر الحادثة اياها بالفصيح المباشر، أو بالتلميح حتى، ليكتفي ببضعة أسطر يطالب فيها العراقيين «بضرورة تحقيق المصالحة بين مختلف فئات الشعب العراقي، المدعوة الى التعايش في سلام وأمن وتقدم»...

ويتابع بنبرة تضمر الأبوية والنصح: «ان هذه المصالحة ستتيح لهذا البلد الشقيق استعادة مكانته الشرعية في العالم العربي والاسلامي».

هو بلاغ خارج السياق تماما، لا يعكس بالمرة الغاية من صدوره بهذا التوقيت، يتجاوز على غصة الواقعة ليخلص مباشرة الى مستوى النصيحة والوعظ. هو بالتالي، وبالمحصلة، بيان لا يصلح للمناسبة، بل قل صالح لكل المناسبات. اذ قد يجد مسوغه ومبرره من مقتل أي عراقي (وقد قتل منهم مئات الالاف مند احتلال بلدهم من لدن الأمريكان والانكليز ولا يزال)، أو أي اقتتال بين أبناء الوطن، أو لمجرد تنابذ الألفاظ فيما بينهم... فما بالك أن يعدم رئيس لم يكن ليقوض نظامه أو يعدم، لولا تآمر الأجنبي (وذوي القربى أيضا) عليه في السر وفي العلن.

لم نكن ننتظر من حكومة تكنوقراط أن تدين حادثة الاعدام أو تندد بسلوك منفذيها، أو تعلن الحداد على الراحل، أو تتغاضى عمن يذهب بهم الغضب والحزن لدرجة فتح بيوت عزاء، أو تدعو الناس للاستنكاف عن نحر أضحية العيد، وقد تم النحر بالنيابة عنهم جميعا... لم نكن ننتظر من حكومة نعرف جيدا طبيعتها، والخلفيات الناظمة لأعضائها أن تقوم بذلك. كنا ننتظر منها على الأقل (وعلى الأقل في حده الأدنى) أن تستهجن يوم التنفيذ وطقوس التنفيذ، كما نددت به العربية السعودية مثلا، وهي التي أوشكت تسعينات القرن الماضي، أن تستهدف بعدما تسنى للرئيس الراحل احكام القبضة على الكويت.

قد يبدو من العبث حقا المراهنة على «موقف حي» من حكومة موات. لكن المطلوب منها على الأقل هو الاصطفاف على مواقف دول وشعوب، كانت تكن الكراهية والحقد للرئيس الراحل، لكنها مع ذلك استهجنت تاريخ وطقوس اعدامه، لدرجة أوشك بعضها على تأبينه والاعتراف له بـ«المرجلة» طيلة مراحل حكمه، وحين تم القاء القبض عليه، كما عند تقديمه لـ«المحاكمة» والحكم عليه... كما عندما أرغم جلاديه على اختيار بعض من تفاصيل موته... واستسلموا.

واذا كان موقف/لاموقف المغرب بهذه الحالة مدعاة قرف شديد يدعو للغثيان، فان له في ذلك حسابات، قد لا يستطيع المرء ادراك تفاصيلها الصغيرة، حتى وان تسنى له استشفاف بعض من عناصرها:

+ فموقف الحكومة من عملية الاعدام/الاغتيال لربما أملته خلفيات «برغماتية» مؤداها الأساس، أنه مادام الرجل قد أعدم وانتهى أمره، فما الفائدة من اعتماد موقف «متطرف» (بجهة التنديد أو الاستنكار أو ما سواهما)، لن يزيد بكل الأحوال الا «تأجيجا للفتنة هناك»...بالتالي، وجب التجاوز على الحدث بجهة الدفع بـ«المصالحة»، على اعتبار المثل السائد أن «الحي أبقى من الميت».

+ والموقف اياه لربما ترتب عن خوف من غضب الأمريكان (وهم الآمرون/الناهون هنا وهناك)، أو خشية ردة فعلهم في مغرب عربي الكل به (سيما المغرب والجزائر) أضحى يراهن على دور الأمريكان خدمة لهذا التوجه أو ذاك سيما بجهة قضية الصحراء، والتسابق على التموقع بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالمغرب العربي وبافريقيا جنوب الصحراء وبما سواها.

+ وموقف الحكومة اياه لربما حددته علاقات المغرب «الجديدة» مع حلفاء قدامى/جدد كالكويت مثلا (وباقي دول الخليج الأخرى)، بات لها بالمغرب استثمارات مباشرة، ومصالح كبرى، من «المتعذر حقا» المجازفة بها، أو تركها تحت رحمة موقف قد يبدو بالحكمة السياسية المعتادة ببلادنا، موقفا «طائشا أو متهورا».

هي كلها حسابات واردة والى حد ما موضوعية، بعين الواقعية السياسية و«البراغماتية المعتدلة» التي لطالما طبعت السلوك الخارجي المغربي، وجعلت مواقفه بازاء القضايا الكبرى اما «معتدلة» التوجه والنبرة، أو «محايدة»، أو في أحسن الأحوال غير مكترثة بالأحداث كما لو أن هذه الأخيرة غير موجودة أصلا. واذا كان لدى المرء الاستعداد الكامل لتفهم «موقف» المغرب من اعدام/اغتيال الرئيس الشهيد، فانه لا يستطيع بالمقابل أن يتجاهل حقيقتين اثنتين أذكاهما الموقف اياه، وجعلته غير شاذ بالمرة قياسا الى سلوكه المعتاد:

+ فالمغرب بات على الأقل منذ نهاية تسعينات القرن الماضي، شبه غائب عما يتموج بالعالم من قضايا وأحداث. يتجاهل بعضها، يبدي برودة ببعضها الآخر، ويصم آذانه جملة وتفصيلا بازاء أخرى كما حصل مع عملية الاغتيال اياها.

فالحكومة أبقت على موقفها في ظل تظاهرات شعبية حاشدة، والأحزاب (حتى تلك التي كانت للرئيس الراحل أفضال كبرى عليها) عمدت الى الصمت و«التنديد» المطبوع بالاستحياء في أدنى درجاته. والاعلام السمعي والمرئي أبقى على شبكته البرامجية، بل تطاول على الحدث في سهرات مرح ومجون قل نظيرها ليلة رأس السنة، ودم الرجل لم يجف بعد من حول رقبته.

+ والمغرب بات غير عابئ بموقف «الغوغاء» من شعبه (من بيننا أعني)، ولا يجد غضاضة في تجاهل تعبيراته... في ظل نظام من الوصاية، ليس للرعية بموجبه من سبيل الا سبيل الاصطفاف حول الموقف الرسمي وتزكيته بالسر والعلانية.

ان الذي عبر عنه بيان الخارجية المغربية (والأحزاب الرسمية أيضا) بازاء واقعة اغتيال الرئيس/الشهيد، انما يعبر عن الشرخ العميق والانفصام التام عن تموجات الشارع (ناهيك عن الازدراء بما قد يصدر عنا)، وما يعتمل من بين ظهرانيه من احتقان وغضب يكاد يبلغ مستوى الانفجار... وسينفجر يوما بكل الأحوال... ومهما يكن من أمر، فالرجل عاش شجاعا ومات بطلا، ولم يعد بحاجة لبيانات أو مواقف من هذا القبيل... ألم يشدد على محاميه، أياما على اغتياله، عدم استعطاف رقبته لدى الحكام العرب...كل الحكام؟

* باحث وأكاديمي من المغرب
elyahyaoui@elyahyaoui.org

تونس: نهاية سنة غرائبية

سفيان الشورابي*

■ لم تكن نهاية السنة الفارطة عادية البتة في تونس. ولم تكن أيام عيدي الميلاد والأضحى لدى الشعب التونسي على شاكلة أعياد السنوات الفارطة. فعلى غير المعتاد، قضت قوات الأمن التونسي وفيالق الجيش أيام عطل العيد، تحت السلاح، وفي حالة استنفار قصوى تجاه خطر بدا داهما في تونس، ومثل شرخا لحالة السكون والهدوء الظاهرة التي تعيشها البلاد مقارنة بالدول المجاورة.

الحدث ليس بالاعتيادي في منظور التونسيين، الذين استأنسوا رؤية البوليس دوما من دون سلاح، والجيش في مهام غالبيتها مدنية لا تتجاوز استصلاح الأراضي الصحراوية أو تعبيد الطرقات في المناطق النائية. فالمعارك العسكرية والقتال بين الميليشيات، تنحصر في ذهنية التونسي، قصرا، في عدد من الفضاءات الجغرافية المتفاوتة في البعد، اعتقادا، ولو في خطأ في التصور، في استحالة انتقال مثل تلك المشاهد المبثوثة عبر وسائل الاعلام الى الأرض التونسية.

على أن الخارق للعادة بالفعل، في نظر الكثيرين من شركاء تونس من العرب ومن الأوروبيين، في أن النموذج التونسي المتجاوز لمحدودية المقدرات الطبيعية والطاقية ليحقق نسب نمو اقتصادي هائلة. تونس التي استطاعت استيعاب موجات التطرف والغلو الديني، وصد موجة انتقاله الى البلدان القريبة منه أو الى شماله، أصبحت اليوم، موضع شك ومحل اعادة تفكير. فالخبير أولفييه روى، أكد لوكالة «رويترز» في هذا الصدد، بأن «المجهول هو تونس. في تونس من الواضح أن الحكومة تمكنت من احداث فراغ سياسي وهو ما ليس متحققا في الجزائر أو المغرب...هناك قدر كبير من الاستياء حتى بين الطبقات الوسطى العلمانية (في تونس) حاليا. لذلك اعتقد أن الطريق ممهد الآن بشكل أفضل للحركات المتشددة في تونس بالرغم من ذلك».

من أين نبدأ؟

انطلقت الاشتباكات المسلحة يوم 23 كانون الأول (ديسمبر) الماضي، في ضاحية مدينة بئر الباي، الواقعة على بعد 10 كيلومترات جنوب العاصمة. عندما وقعت عملية مداهمة لمنزل قالت عنه وزارة الداخلية في تصريح رسمي لمسؤول عنها، بأنه يحتوي على «عصابة دولية تُتاجر بالمخدرات»، « تكمنت من ادخال كمية من السلاح بطريقة غير شرعية».

وقد قُتل من بين أفرادها اثنان «من المجرمين الخطرين والمطلوبين أمنيا». غير أن هذه الرواية سرعان ما تهافتت، من جهة أن الأحداث التي تلتها، دحضتها في الصميم. هذا الى جانب حالة التعبئة غير المشهودة التي امتدت الى جميع أصقاع البلاد، ناشرة الرعب والخوف لدى جميع التونسيين، وذلك نتاج لحملة الايقافات واسعة النطاق للشباب المشتبه بأن لهم صلات بالجماعات الاسلامية أو تبدو على ملامحهم أو في تصرفاتهم اشارات تدين معينة. وفي الأثناء، بلغت معلومات الى الجهات الأمنية، بأن العصابة المذكورة، والتي لمح الكثيرون من فيهم من هو قريب من الحكومة، بوجود علاقات مفترضة والجماعات المسلحة السلفية ـ الجهادية الناشطة بكثافة في الجزائر المجاورة والتي تمتد الحدود المشتركة بين البلدين على مسافة تتجاوز الألف كيلومتر، ما زالت منتشرة في أماكن أُخرى، وأن بقية أعضائها يتوزعون على مناطق مجاورة. اضافة الى كونهم في طور التحضير لعمليات مسلحة في عدد من المراكز والمنشآت العامة.

واستطاعت مصالح الأمن، على اثر الاشتباه في عدد من المواقع القريبة لمدينة بئر الباي، أن تحصر الدائرة الممكنة بين جبال مدينة قرمبالية ومدينة سليمان، والواقعة على مسافة ثلاثين كيلومترا فقط من العاصمة تونس. وبتتبع الخيط تم حصر مجال تحرك المجموعة المسلحة. وجرتْ مواجهة تم فيها استعمال أسلحة متفاوتة التطور والفاعلية بين المجموعة الارهابية وقوات الأمن. وانتهت وفق بيان رسمي الى قتل 12 مسلحا واعتقال 15 آخرين، نافية الى حد تلك الساعة وجود علاقات وخيوط بين المجموعة سالفة الذكر والحركات الاسلامية المتطرفة. مما اضطر الصحافي الفرنسي الى التساؤل في جريدة «ليبراسيون» في عددها يوم 10 كانون الثاني (يناير)، «هل عرف بن علي بالأحداث عن طريق ليبراسيون؟». وكانت مجموعة مجهولة تحمل اسم «شباب التوحيد والجهاد بتونس»، قد نشرت في موقع جريدة الوسط الالكترونية في لندن، بيانا يوم 6 كانون الثاني (يناير)، أعلنت تبنيها للمواجهات المسلحة في تونس، وبأنها عمدت الى هذا المنهج في ظل الاعتداء على الفتيات المتحجبات، وذلك على خلفية قرار الحكومة التونسية بمحاصرة انتشار ظاهرة الحجاب الذي وصفته بـ«الزي المتعصب والدخيل على بلادنا وثقافتنا وتقاليدنا». وقد حذر السيد مرسل الكبيسي، رئيس تحرير جريدة «الوسط» الالكترونية، والذي قام بنشر البيان، من «الانسياق أو التسليم بما دعا له (البيان) من أفكار أو ربما الوثوق التام بالجهة التي تقف وراءه...» في حين تناقلت عديد الصحف القريبة من السلطة، عن وكالة الأنباء الرسمية، ما أسمته تكذيبا رسميا للبيان سالف الذكر، لكونه لا يعدو مجرد «دعابة ثقيلة» قام بها شخصان عابثان.

تعتيم اعلامي

كتب السيد برهان بسيس في جريدة «الصباح» في عددها بتاريخ 7 كانون الثاني (يناير) ـ وهو المحسوب من قبل الكثير من رجال الاعلام بكونه الناطق شبه الرسمي للسلطة ـ بأن ما قامت به الأجهزة الحكومية من تغييب للمعلومات هو «ضروري ومهم لعملية التحقيق والأهم للاستقصاء الأمني اللاحق للامتدادات الممكنة لهذه العصابة الاجرامية».

بيد أن شح المعلومات وندرتها وانتشار الشائعات بصورة سريعة، أثارت أكثر من ارتباك داخل البلاد وعند الأحزاب المعارضة. فغالبية الحقائق ظلت في وضعية انتظار أو في البعض منها متذبذبة وغير واضحة.

ومثل مسرح الأحداث الأخيرة، الخاتمة لمسلسل العمليات، في مدينة سليمان ـ أرض المواجهة المباشرة بين الطرفين ـ محل روايات غرقت في جزء منها في بعض من التصورات الطوباوية وشريطا لقراءات متعددة، ولكن أجمعت كلها وبصفة مطلقة على سقوط عدد من الضحايا في صفوف قوات الأمن والجيش، وقد اعتبر الدكتور عبد المجيد المسلمي، في موقع الحزب الديمقراطي التقدمي بتاريخ 9 كانون الثاني (يناير)، في هذا الشأن، بأنه «ليس هنالك أي خجل في الاصداع بأن بلادنا للأسف الشديد أصبحت من أهداف المجموعات الارهابية مثلما بين ذلك الاعتداء على الكنيس اليهودي في جزيرة جربة» سنة 2002، حين قُتل 22 شخصا بينهم 14 سائحا ألمانيا.

وامتدت محاصرة سيولة المعلومة، أيضا الى جملة الاعتقالات، التي تلت الاعلان عن انتهاء العمليات، وعودة قوات الجيش الى ثكناتها. اذ عبر المجلس الوطني للحريات بتونس، في بيان صادر يوم 10 كانون الثاني (يناير) عن «عميق انشغاله من تزايد التجاوزات من قبل الأجهزة الأمنية»، مطالبا، «بتقديم الموقوفين فورا للقضاء وباحترام الاجراءات القانونية وخاصة تلك المتعلقة بالسلامة الجسدية للمشتبه فيهم». وتعود أسباب تزايد المخاوف في قيام الحكومة التونسية، باستغلال مثل هذه الظرفية لمزيد التضييق الخناق على العمل السياسي، المحاصر أصلا. وأطلقت مجموعة من أهالي مدينة سليمان نداء الى رئيس الدولة مطالبين باطلاق سراح أبنائهم الموقوفين خطأ، والذين «لا ذنب لهم سوى ارتيادهم المساجد ولباس الخمار والجلباب الطويل» على حسب ما ورد في نص النداء.

الآفاق المنتظرة

في مقال له في مجلة «كلمات» في عددها 49، تحت عنوان «تحويرات منتظرة في وزارة الداخلية» لمح السيد لطفي الحيدوري الى فرضيات القيام بتعديلات قيادية هامة، على اثر الاشتباكات نادرة الحدوث في تونس، والتي اعتبرها الكثيرون اختراقا خطيرا للأمن في بلد محكوم بقبضة قوية ومراقبة فيه كل الأشياء بما فيها الأماكن والفضاءات الخاصة. وأشار السيد الحيدوري أيضا، الى بوادر امكانية عودة مدير الأمن السابق محمد علي القنزوعي، الذي عيّن منذ أسابيع سفيرا في مالطا. وهو المعروف محليا، بقسوته وصرامته في التعامل مع الملفات السياسية، حينما كان يُشرف على ملفات المعارضة السياسية. حيث زجّ بغالبية المعارضين في السجون ونكل بعائلات أقارب النُشطاء. ويُعتبر من أكثر الشخصيات الحكومية محل نفور من قبل المجتمع المدني التونسي.

كما أكد السيد الحيدوري على بروز اسم عبد الرحمان علي، مدير أمن الرئاسة، كبديل للوزير الحالي للداخلية، السيد رفيق الحاج قاسم.

وتوازيا مع ذلك، اختلف آخرون مع كيفية التعامل مع هذا الملف. اذ رأى عدد كبير منهم، بأن القضاء على الحركات الارهابية ونبذ التطرف، لا يمران فقط عن طريق الأسلوب الأمني، بل يقتضي فتح حوار وطني وفسح المجال واسعا وبدون قيود أمام الحركات السياسية الديمقراطية العلمانية وهيئات المجتمع المدني وتحرير الاعلام والتلفزيون، ومحاربة الفساد والرشوة والمحسوبية، وتو